

اراء النواب في اعتماد قانون تطوير وترقية اللغات القومية



افق...مفتوح

عفاف ابوكشوة

التغيير.. علي الارض

تصاعد الخلاف بين رافضي ابوجا والناشطين بمعسكرات النازحين ، والمؤتمر الوطني حول مشاركة القوات الصينية ضمن القوات الدولية «يوناميد» في دارفور. ينعكس سلباً على المفاوضات القادمة ويزيد من شكوك حاملي السلاح ، اتجاه مواقف المؤتمر الوطني المملنة لحداث سلام شامل.

وحسب البيانات والتصريحات الصادرة من رافضي ابوجا والناشطين بالمعسكرات، فإن اعتراضهم على القوات الصينية مبني على حيثيات ، ابرزها ان الصين لم تكن محايدة ، وان مشاركتها لا تتبع من منطلق حقوق الانسان ، وإنما هي داعمة للحكومة السودانية سياسياً في المحافل الدولية ، بجانب التعاون الاقتصادي المشترك، كما ان الحكومة الصينية تمدد الحكومة السودانية بالاسلحة والمعدات العسكرية لقتل وتشريد أهل دارفور، لذلك أكدوا رفضهم القاطع لمشاركة القوات الصينية ، حتى لو جاءت تحت مظلة الامم المتحدة، وفي نفس الوقت رفضت الحكومة السودانية مشاركة الدول الاسكندنافية في القوات الدولية بينما أعلنت حمايتها القوات الصينية بدارفور وهنا يتبادر الي الذهن سؤال هام من يحيى من ؟ كيف تحمي الحكومة القوات الصينية؟ وهي لم تستطع توفير الامن لاهل دارفور الذين جاءت القوات الصينية لحمايتهم؟ فكيف يستقيم الظل والعود ايجوج؟ ولماذا لا يتاح لحماية القوات الصينية بدارفور الذين جاءت القوات الصينية لحمايتهم؟ فكيف يستقيم الظل فسان اصرار الحكومة على القوات الصينية واختراقها لمعسكرات النازحين وفصها بالقوة، يعقم من ازمة الثقة المفقودة بين الحركات والمؤتمر الوطني، ويزيد من الضغط الانساني علي النازحين ويربك المجتمع الدولي.

فان مبادرة النائب الاول ورئيس الحركة الشعبية القائد سلفا كير ميار ديت ، لتوحيد روي الحركات المسلحة حول موقف تفاوضي موحد، تشكل نقطة انطلاق للمفاوضات القادمة، لانها تتلام مع اطروحات الحركة الشعبية الداعمة للمهمشين ولسلام دارفور ، وتكف يد التدخل والوصايا الدولية في الشأن السوداني. لذلك لا بد من احدث تغيير في موازين القوى، علي الارض، بالاخذ في الاعتبار لرأي الاغلبية الصامتة من اهل دارفور «نازحين، ادارة اهلية» بما في ذلك موقفهم الرافض للقوات الصينية وتسهيبل مهمة نشر القوات الدولية لتوفير الامن والحماية للمواطنين ايقاف اختراق وتصفية المعسكرات بالقوة.

واصل المجلس الوطني عقد جلساته لدورة الانعقاد الخامسة ،وقد اجاز النواب العديد من التقارير والمشاريع في مرحلة السمات العامة. التقرير الختامي للخطة القومية ربع القرنية التي اثارت الكثير من الجدل والقطاعات، مما ادى لاجد القرار بالاعتماد على الاغلبية الميكانيكية، كما اجاز النواب بالاغلبية قانون تطوير وترقية اللغات القومية.

لاول مرة يوجد قانون يهتم باللغات، اتفاقية السلام اعطت القوانين مهام تقوم بها واتاحت فرصة للقوميات لتلعب دورها في الحياة العامة، لادب من الاهتمام بها عبر التعليم والاعلام، الان وصلت الي فلسطين، والسودان العمل لتدريس اللغات المحلية بالمدارس وتحتاج الي الدعم المالي لان اشراك اللغات في التنوير للمواطنين تعتبر ادوات تغيير وليس اى شئ اخر.

(ادم شلوم-توريت- الاحزاب السودانية الافريقية) القانون هو تخطي للفشل التاريخي لاهل السودان وهو انجاز لاتفاقية السلام الذي يفترض ان تنسجم به وهذا القانون قتل بحثاً في المفوضية القومية للمراجعة الدستورية.(غازي سليمان- الحركة الشعبية لتحرير السودان)



الاتفاقية السلام، والسودان ملئ بالثقافات المختلفة، انا سعيدة باستطيع القول ان منطقة جبال النوبة تشهد تطوير للغة (الموروي) في جنوب كردفان، اشيد بهذا العمل الكبير.

(د. تابيتا بطرس-جبال النوبة- الحركة الشعبية لتحرير السودان) القانون ومشروعه يعمل من اجل امة واحدة، وانشاء مجلس لترقية وتطوير اللغات يعزز الوحدة الوطنية وحماية التراث الثقافي، تؤكد اهمية هذه القانون لتطوير وترقية البلد.

(د. فاطمة عبد الرحمن) هذا البلد طيب ومجمل وعريق،

الاتفاقية نحن ننفذها بالموافقة على القانون، اللغات كانت مهمشة الناس حقوق يحتفلوا لان اللغات تم الانتصار لها وكلنا نعرف ان الاهتمام فقط بلغتين العربية والانجليزية»

(كمدنان جودة محمد- الانقسن- الحركة الشعبية لتحرير السودان) اللغة هي احد ركائز الهوية للمجتمع اثنى او قومي، واللغة والفكر يظهران سويا وهي المادة الحية التي تشكل ثقافة الشعوب، الهوية اللغوية يكسبها الشعور بالانتماء للمجموعة المحددة « نحن وهم » السودان بلد متعدد الثقافات والاثنيات،

تنظيم الحياة بين افراد المجتمع يجب تنمية وصيانة وترقية اللغات من منظور الهوية السودانية والحفاظ عليها. اللغة ترتبط بالفكر وثقافة الشعوب وتمكن لمجتمعات التقليدية من المحافظة على الهوية. اطالب بانشاء مجتمعات لغوية خاصة بها وابتداع رموز جديدة.

(عمار امون دلدوم-جنوب كردفان- الحركة الشعبية لتحرير السودان) القانون يعترف بان السودان يتكون من عدة لغات، لادب من احترام كل اللغات.

(سليمان كامل-غرب الاستوائية-مؤتمر وطني) القانون جاء تفضيلاً لاتفاقية السلام، وما جاء به القانون نحن نؤمن به، قيبل اتفاقية السلام والتعالى باللون او العرق او الثقافة ينبغي التصدي له وهي ممارسات لا تساهم فى الوحدة.

(د.غازي صلاح الدين- مؤتمر وطني) انا ما كنت متوقع ان الفهم يصل في السودان للchte دى، فى ادمرمان عندنا مؤسسة لتعليم النوبة وانا دائما اقول لغة الام لادب من المحافظة عليها. وده يعنى فى تطور وتقدم فى السودان وبقي بفكر.

(فليب عباس غبوش- التجمع)

الاتفاقية نحن ننفذها بالموافقة على القانون، اللغات كانت مهمشة الناس حقوق يحتفلوا لان اللغات تم الانتصار لها وكلنا نعرف ان الاهتمام فقط بلغتين العربية والانجليزية»

(كمدنان جودة محمد- الانقسن- الحركة الشعبية لتحرير السودان) اللغة هي احد ركائز الهوية للمجتمع اثنى او قومي، واللغة والفكر يظهران سويا وهي المادة الحية التي تشكل ثقافة الشعوب، الهوية اللغوية يكسبها الشعور بالانتماء للمجموعة المحددة « نحن وهم » السودان بلد متعدد الثقافات والاثنيات،

اتابع

رلمانية

الخطة فكيف يجاز ما لم يستكمل مشيرنا الى ان ما اجيز خطة يطلق عليها قومية والواقع يؤكد انها لا قومية ولا خطة.موضعا ان التفاصيل لا نعلم عنها شيئاً وان الكتيبات التي سبق

التصديق حاد من قبل نواب المجلس. **التجمع يعترض... والاغلبية الميكانيكية تجيز الخطة الخمسية** على الرغم من التحفظات التي ابداه نواب التجمع على الخطة الخمسية القومية، تمت اجازة الخطة بالاغلبية اميكا نيكية بالمجلس الوطني. وقال النائب الاستاذ يحيى الحسين معلقاً، ان اجازة الخطة الخمسية يعنى اننا فوضنا جهة ما لصياغة اى نصوص استنادا على التشريع المجاز من المجلس الوطني. اى اننا نملكهم صكا على بياض يمكن استخدامه وملء فراغه بما يريدون لمحا على عدم استكمال صياغة معظم الخطة والاجازة لشى هلامى بدليل ان رئيس الجمهورية فى مخاطبة لمجلس التخطيط القومى صباح الاحد الماضى وجه باستكمال



التصديق حاد من قبل نواب المجلس. **التجمع يعترض... والاغلبية الميكانيكية تجيز الخطة الخمسية** على الرغم من التحفظات التي ابداه نواب التجمع على الخطة الخمسية القومية، تمت اجازة الخطة بالاغلبية اميكا نيكية بالمجلس الوطني. وقال النائب الاستاذ يحيى الحسين معلقاً، ان اجازة الخطة الخمسية يعنى اننا فوضنا جهة ما لصياغة اى نصوص استنادا على التشريع المجاز من المجلس الوطني. اى اننا نملكهم صكا على بياض يمكن استخدامه وملء فراغه بما يريدون لمحا على عدم استكمال صياغة معظم الخطة والاجازة لشى هلامى بدليل ان رئيس الجمهورية فى مخاطبة لمجلس التخطيط القومى صباح الاحد الماضى وجه باستكمال

والمناضل عبد العزيز ادم الطلو للسودان لداء دوره ورسالتة بالحركة الشعبية بعد ان ازليست كل العوائق التي تمنع عودته. مشيرنا الى ان الحركة الشعبية هي الان في افضل حالاتها وكلها تسير وتدعم فى وحدة قوية القائد سلفاكير تنفيذاً لاهداف الحركة لارساء دعائم وبناء السودان الجديد.

البترول غير مفيد للسودان بدون دعم الزراعة

قال النائب ياسر عمران « الحركة الشعبية » ان البترول غير مفيد للسودان اذا لم تستخدم امواله فى دعم الزراعة، فى وقت تشهد فيه المشاريع الزراعية تدهوراً كاملاً للبنية التحتية. مشيرنا الى ان اعادة تأهيل البنية التحتية للمشاريع الزراعية بالولايات الجنوبية تضعها حكومة الجنوب من الاولويات. وحول استثناء مناطق من الحظر الدولى بالجنوب نتيجة الحرب هو للاهتمام داخل الولايات المتحدة بالمساهمة فى اعادة الحياة لهذه المناطق وهي جزء من السودان الخير فيها يعم ولا يخص ونأمل ان ترفع العقوبات نهائياً عن السودان ككل، مؤكداً حقيقة الدعم المالى من قبل الادارة الامريكية للجنوب. كما رحب بعودة القائد المعروف



اكثر من (٦٧) قانونا تسرى وتعارض مع الدستور

اكّد المستشار احمد التيجانى الجعلى النائب البرلمانى عن التجمع ان هناك اكثر من (٦٧) قانونا يعمل بها الان وتعارض مع الدستور الانتقالي واتفاقية السلام الشامل. و اشار الى ان المطلوب الاساسى فى الاستراتيجية مراجعة هذه القوانين لتتماشى مع الدستور الانتقالي واتفاقية السلام، وهى تعد من اهم المطالب الخاصة بالحكم الراشد وسيادة القانون. وهذا المطلب يتقدم على كل المطالب ولا يمكن ان يستقيم الحكم الراشد ولا تحقق سيادة القانون الا بمراجعة هذه التشريعات التي تعارض مع الدستور

زيارته للخرطوم - باعتقال ومحاکمة خمسة من زعماء القبائل في دارفور تتهمهم واشنطون بارتكاب انتهاكات في الاقليم . وقال السيد الوزير في لقائه ذلك مع رؤساء التحرير وقادة الاجهزة الاعلامية «ان الحكومة اوضحت لكونين باول ان ذلك غير ممكن وذكر ان باول طلب اعتقال ومحاکمة خمسة قيادات قبلية من بينهم زعيم قبيلة الماهرية الشيخ موسى هلال - وواصل السيد الوزير : ولكن المسؤولين سالوه : هل بإمكانكم مطالبة لبنان باعتقال الامين العام لحزب الله الشيخ حسن نصر الله؟ فرد بلا « الصحافة الموافق ٥ يوليو ٢٠٠٤ »

وللاسف الشديد ان المطلق الذي بررت به الحكومة رفض الطلب، هو منطق بانس ولا يخلو من الانتقاف علي الموضوع ويتسم بعدم الموضوعية لانه ليس هناك اوجه شبه او مقارنة بين الشيخ نصر الله وبين الخمسة المتهمين الذين طالب وزير الخارجية الامريكي باعتقالهم لارتكابهم جرائم في دارفور . فالبون شاسع بين الشيخ نصر الله وبين زعماء القبائل الخمسة والذين طالبت ليس امريكا وحسب بمحاكمتهم بل الاسرة الدولية بأسرها.

ان الشيخ حسن نصر الله - رغم رأي البعض فيه او اختلافهم معه - الا ان حزبه حمل السلاح لطرد الغزاة الاسرائيليين من موطنه لبنان ومحو عار الاحتلال ولم نسمع بان حزبه وجه سلاحه الي صدر الشعب في لبنان . ومع ذلك فحزب الله وهو حزب سياسي معترف به من قبل السلطات اللبنانية علي قدم المساواة مع الاحزاب والقوي السياسية الاخرى.

وفي نفس المؤتمر الصحفي المذكور قال السيد الوزير رداً علي سؤال في اللقاء التفاريكي مع القيادة الاعلامية والصحفية بدار الشرطة بيري - ان كولن باول- وزير الخارجية الامريكي السابق - كما ذكرنا- طلب خلال زيارته للخرطوم طلب محاكمة خمسة من زعماء القبائل في دارفور بتهمة التورط في اعمال عنف .. وقال السيد الوزير ان محاكمة هؤلاء لن تحل مشكلة باعتبار ان هؤلاء زعماء قبائل ورموز في قبائلهم ولا يمكن ان تحل مشكلة بخلق مشكلة اخرى. ما قاله الوزير هو

هل الجنجويد قوي نظامية في دارفور؟!!

ولكنها لم تفعل!! ونعود مرة أخرى الي ذلك المؤتمر الصحفي وحول نزع السلاح في دارفور تحدث الوزير واعتبر نزع السلاح في دارفور غير ممكن عمليا.. ومازال الحديث للوزير : وان الحكومة ستعمل علي تقنيته والسيطرة عليه - كيف؟! من خلال استيعاب حامله تحت امره القوات النظامية واكد ان الحكومة ستلاحق عصابات النهب المسلح والمجموعات المنفلتة التي تروغ المدنيين.....!! «الصحافة الاثنتين ٥ يوليو ٢٠٠٤»

وتبرير أو هي من خيوط العنكبوت ولا يصمد طويلاً في مواجهة الوقائع .. هذا الكلام حتي لو صدر من أي شخص آخر لا علاقة له بالقانون غير مقبول علي الاطلاق ناهيك أن هذا الكلام يصدر من السيد وزير الداخلية - آنذاك- وأن وزارته بالذات هي الجهة التي يقع علي عاتقها مسؤولية حفظ الامن والنظام ومراقبة تطبيق القانون والسهر علي حياة المواطنين. أن الحق يعلو ولا يعلي عليه وأن جميع المواطنين سواسية أمام القانون ويطبق علي المواطن البسيط والوزير وعلي أي مواطن آخر مهما علا شأنه أو كبر مقامه . وليس ثمة احد احد فوق القانون!!

ولكنها لم تفعل!! ونعود مرة أخرى الي ذلك المؤتمر الصحفي وحول نزع السلاح في دارفور تحدث الوزير واعتبر نزع السلاح في دارفور غير ممكن عمليا.. ومازال الحديث للوزير : وان الحكومة ستعمل علي تقنيته والسيطرة عليه - كيف؟! من خلال استيعاب حامله تحت امره القوات النظامية واكد ان الحكومة ستلاحق عصابات النهب المسلح والمجموعات المنفلتة التي تروغ المدنيين.....!! «الصحافة الاثنتين ٥ يوليو ٢٠٠٤»

وهذا بالضبط ما اشار له تقرير الازمات الدولية ، عندما اتهم المؤتمر الوطني بتنفيذ سياسات مدمرة في دارفور /، وبانه لا يسعي الا الي تأمين فوزه في انتخابات دارفور ٢٠٠٩م وليس انتهاء النزاع وأن المؤتمر الوطني يريد ان تعم الفوضى دارفور لمنع بروز معارضة وأشار التقرير ايضاً ان المؤتمر الوطني يستمر في وضع حلفائه - الجنجويد - في اجزاء افرغت من سكانها الاصليين - ويحتدي مجلس الامن بدماج الجنجويد في الاجهزة الأمنية بدلاً من نزع سلاحها.

وايضاً اشار مراسل «الواشنطن بوست» لنفس الموضوع بمعنى آخر حين قال ان المسؤولين التشاديين يعتبرون نزوح البدو جزءاً من الخطة «الشيطنانية» التي تنفذها الحكومة السودانية التي يتزعمها العرب بتعزيز مملشياتها «لجنجويد» في دارفور. ورفض القادمين الجدد من العرب في اراضي زراعية مملوكة أصلاً لـ٢,٥ مليون مواطن نزحوا هروباً من النزاع. وهذا يعزز الشكوك التي يطلقها البعض وبالذات الامم المتحدة والاسرة الدولية بان الحكومة تقدم المساعدات لمملشياتها «الجنجويد» وترفض نزع السلاح منها وتقديم قاداتها لمحاکمات وتعمل علي حمايتهم.. باستيعاب هذه المملشيات في القوات النظامية وازدفاء المملشيات - وهي هذه الصفة سوف ارتكبت هذه المملشيات - وهي بعد الصفة وسوف ترتكب المزيد من اعمال العنف والجرائم ضد الانسانية في حق المواطنين المدنيين الابرياء في دارفور.

وتبرير أو هي من خيوط العنكبوت ولا يصمد طويلاً في مواجهة الوقائع .. هذا الكلام حتي لو صدر من أي شخص آخر لا علاقة له بالقانون غير مقبول علي الاطلاق ناهيك أن هذا الكلام يصدر من السيد وزير الداخلية - آنذاك- وأن وزارته بالذات هي الجهة التي يقع علي عاتقها مسؤولية حفظ الامن والنظام ومراقبة تطبيق القانون والسهر علي حياة المواطنين. أن الحق يعلو ولا يعلي عليه وأن جميع المواطنين سواسية أمام القانون ويطبق علي المواطن البسيط والوزير وعلي أي مواطن آخر مهما علا شأنه أو كبر مقامه . وليس ثمة احد احد فوق القانون!!

وتسأل وكننا اشفاق .. هل لكل زعيم قبيلة أو رمزاً له الحق بأن يتغول علي حقوق الآخرين؟ وهل يسمح له القانون بأن يرتكب الجرائم مهما كانت درجة شناعتها ويقتل الالاف ويحرق الالف القري ويحكم علي أكثر من مليونين مواطن بالنزوح من قراهم . هذا عدا الاغتصاب واشاعة الرعب؟ نحن نقول ذلك انطلاقاً من القاعدة القومية العادلة المتمه برئ الي ان تثبت ادانته - فهؤلاء الزعماء القبليين وغيرهم من الذين ارتكبوا جرائم في دارفور يجب ان يمثلوا امام العدالة . فإن الجرائم لن تسقط بالتقادم فلا بد من القصاص من هؤلاء ومثالهم حتي ستقيم الامور

ونفس الحكومة التي رفضت اعتقال زعماء القبائل بدارفور وتقديهم للمحاكمة وجهت الاتهام رسمياً لـ٣٦٦ دنيا وعسكرياً في المحاولة التخريبية والتخطيط لانقلاب .. المؤتمر الشعبي» ووجهت لهم تهماً مثل توقيص النظام الدستوري واثارة الحرب ضد الدولة والتخريض علي التمرد واقشاء المعلومات العسكرية الي جانب ثلاث مواد من قانون الازهاب ، ومادتين من قانون القوات المسلحة وفي حالة ادانة المتهمين بواسطة المحكمة تقود هذه التهم الي الادماع والسجن المؤبد ومصادرة الممتلكات . ولكنه ما حدث بعد تقديم المتهمين الي المحاكم تمت تبرأتهم من التهم الموجهة لهم! حدث ذلك بالرغم من أن الحكومة تعهدت للسكترير العام للامم المتحدة بتقديم زعماء القبائل لمحاکمات



التوم ابراهيم التنيفه:

■ أفاد تقرير اصدرته مجموعة الازمات الدولية - مؤخراً - أن الوضع في دارفور قد تدهور في عام ٢٠٠٧م. ودعت الامم المتحدة والاتحاد الافريقي الي تغيير استراتيجيتها لاحلال السلام في هذه المنطقه.

وقالت المجموعة ان : العنف قد تفاقم وتقلص وصول المنظمات الانسانية . ولم تصبح المهمة الدولية لحفظ السلام فعليه بعد- وما زال التوصل الي حل سياسي بعيد المنال.

■ واتهم التقرير المؤتمر الوطني بتنفيذ «سياسات مدمرة» في دارفور وبانه لا يسعي الي الاي : « تأمين فوزه في انتخابات دارفور ٢٠٠٩م وليس انتهاء النزاع.» وأشار التقرير الي أن الحزب يريد ان تعم الفوضى دارفور لمنع بروز معارضة وهو يستمر في وضع حلفائه في اجزاء افرغت من سكانها في دارفور - ويحتدي مجلس الامن بدماج الجنجويد في الاجهزة الأمنية بدلاً من نزع سلاحها.

■ وعلي هذا السياق كتب ستيفاني ماكرومين مراسل «واشنطن بوست» تقريراً بعنوان : «عرب تشاديين يلجأون الي السودان» قال فيه : اتهم عشرات من البدو العرب في تشاد حكومة بلادهم والمملشيات المتحالفة معها باستهدافهم في أماكن